

# دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في المشروعات الصناعية الصغيرة دراسة ميدانية في محافظة النجف

السيد حسين هادي عزيزة \* ١٠

المقدمة :

تساهم المشروعات الصغيرة بصورة عامة والصناعية بصورة خاصة كغيرها في عملية التنمية وتطوير النشاط الاقتصادي والاجتماعي ضمن الاطار العام لخطط الدولة . والتنمية الاقتصادية تعني المقدره على تنفيذ مجموعة من التغييرات الهيكلية للمجتمع ، يتحقق في ظلها توزيع عادل للدخل القومي ، يؤدي الى تحقيق رفاهية اقتصادية واجتماعية ، وتشمل ايضا تقديم خدمات جيدة للمواطنين تشمل الصحة والتعليم والاسكان والثقافة والمواصلات ... الخ .

ويبرز دور المحاسبة في معالجة الاختلالات في البنية الاقتصادية على اساس ان المحاسبة بمفهومها الحديث هي نظام متطور لقياس وتوصيل المعلومات المالية والاقتصادية لمتخذي القرارات الهادفة الى تنمية وتطوير العوامل الضعيفة لتحفيز مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق توحيد اساليب القياس المحاسبي الخاصة باستغلال الطاقات وتفاعل المشروعات مع بيئتها . ويبنى هذا التوحيد على المعالجة الموحدة للبيانات المحاسبية ، وتأسيس قواعد متطورة لتشغيلها واساليب عرضها وتحليلها ، بحيث تخدم في النهاية متخذي القرارات على اختلاف فئاتهم واحتياجاتهم.

ان للمشروعات الصغيرة اهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة . فيجب ان يتوافر لديها من الاسباب والوسائل او الادوات ما يضمن حسن الاداء والاستغلال الافضل للموارد الاقتصادية المتاحة . ولاشك ان نظم المعلومات المحاسبية من بين اهم وافضل تلك الادوات ، حيث دونها لايمكن او على الاقل يشك في امكانية استمرارية وتطور تلك المشروعات . وتعتبر الكشوفات المالية ( الميزانية ، كشف الدخل ، قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة الارباح المحتجزة ) مخرجات النظام المحاسبي التي تقدم المعلومات لمستخدميها لغرض اتخاذ القرارات .

ويتوقع ان الضعف في نظام المعلومات المحاسبي للمشاريع الصغيرة ينجم بالدرجة الاولى عن عدم تكامل عناصره او عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة التي توفر معلومات سريعة ومتطورة ، لكن نرى ان هذه المشاريع تعزف عن استخدام هذه العناصر بسبب ارتفاع تكاليفها مقارنة بالارباح التي تحققها هذه المشروعات . كذلك ان معظم العمليات في المشروعات الصغيرة تبقى ضمن نطاق المعرفة الشخصية والرقابة المباشرة لصاحبها الذي هو في معظم الاحوال مديرها ايضا . لذا تدعوا

\* مدرس / قسم المحاسبة / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة .

الحاجة الى وضع اطار عام لنظام محاسبي يتوافق مع متطلبات المشروعات الصغيرة من المعلومات والرقابة بتكلفة وجهد يفيان ضمن امكاناتها المادية والبشرية ، بحيث يتمكن صاحبها من تنفيذه واستخلاص النتائج منه بمفرده او بمساعدة خارجية على فترات دورية لاحكام الرقابة على عملياتها ، ويفيد جهات اخرى خارجية كدائرة ضريبة الدخل والمصارف التي تتعامل معها .

## ٢- منهجية البحث

### ١-٢ هدف البحث :

استعراض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، اضافة الى عرض لمفهوم المشروعات الصغيرة ونظم المعلومات المحاسبية فيها ، ودوره اعداد الكشوفات المالية وابرار المحتوى المعلوماتي لهذه الكشوفات لتزويدها للمستخدم داخل وخارج المشروع لغرض اتخاذ القرارات .

### ٣- دراسات سابقة :

لم يحظى الادب المحاسبي في العراق بدراسات ركزت على النظم المحاسبية في المشاريع الاقتصادية الصغيرة وخصوصا في محافظة النجف ، فلا توجد أي دراسة بالرغم من اهمية هذا الموضوع ، ولكن وبسبب حداثة هذا الموضوع فهناك دراسات قليلة شهدتها الاديبيات المحاسبية . وبصورة عامة ما يتعلق بأهمية المعلومات المحاسبية لاغراض اتخاذ القرارات تذكر الدراسات التالية : ( Lucas,1975 )

ففي دراسة ميدانية اجراها لوكاس ( Lucas ) على عينة من مديري مشروعات مختلفة لغرض تحديد مدى استخدام المعلومات المحاسبية في تنفيذ الاعمال ، تبين ان استخدام التقارير المحاسبية الشهرية واليومية من قبل المديرين له ارتباط موجب مع تنفيذ الاعمال المطلوبة ، وبالعكس فان عدم استخدام المديرين للمعلومات التي تحويها هذه التقارير في اتخاذ قراراتهم يعني اعتمادهم على التقديرات الشخصية في اتخاذ هذه القرارات . وقد توصلت الدراسة ايضا الى ان نظم المعلومات المحاسبية توفر معلومات لاغراض اتخاذ القرارات والمساعدة في تحديد المشاكل والمعوقات وفي وضع الحلول المناسبة لها .

وفي دراسة اجراها ملاله ( Malallah , 1976 ) في الاردن استندت الى مسح لعينة عشوائية للمشروعات الحرفية الصغيرة في الاردن ان (80%) منها لا تحتفظ بأية دفاتر او سجلات محاسبية ، وان الـ (20%) التي تفعل ذلك تقتصر دفاترها على ((دفتر التسوية)) الذي لا يعتبر ضمن الدفاتر والسجلات المحاسبية من الناحية الفنية . ومن الجدير بالذكر ان اصحاب المشروعات الذين لا يحتفظون بالدفاتر المالية افادوا بعدم حاجتهم الى مثل هذه السجلات ، بالاضافة الى عدم معرفتهم بطرائق واجراءات مسك الدفاتر وارتفاع كلفة مسكها . ويبدو ان فكرة استئجار خدمات محاسبية من خارج المشروعات ماتزال غير مألوفة في كثير من المشروعات الصغيرة . ونتيجة لذلك فإن

(5%) فقط من المشروعات في العينة تعد الكشوفات المالية الختامية (كشف الدخل وكشف المركز المالي)، أي ان غالبيتها تستخرج ارباحها اما على اساس اعتباطي او لاتقوم بذلك مطلقا . وفي دراسة (غرايبة ، ١٩٨١) في الاردن حول محاولة وضع اطار لنظام محاسبي يتلائم وحاجات المشروعات التجارية الصغيرة وضع بأن صاحب (مدير) المشروع يحتاج الى نظام محاسبي لكنه غير معقد بسبب ان معظم العمليات في المشروعات الصغيرة تبقى ضمن نطاق المعرفة الشخصية والرقابة المباشرة لصاحبها الذي هو في معظم الاحوال مديرها ايضا ، وبذلك يلم بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات والرقابة .

وفي دراسة عطيه (عطيه ، ١٩٨٠) حددت احدى عشرة مشكلة تواجه اصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق في اثناء اداء مهامهم في تدقيق المنشآت (الكبيرة منها والصغيرة) كما تناولت هذه الدراسة اسباب حدوث هذه المشاكل والمقترحات لحل كل مشكلة ، وتميزت هذه الدراسة بشموليتها وعموميتها لمشاكل مهنة المحاسبة والتدقيق في تلك المشروعات .

واهتمت دراسة ميدانية اجراها كل من تايبجوس ولاندر وهلمز ( Tipgos Lander and Holmes , 1983 ) على (200) شخص من افراد الادارة (50%) منهم كان بمرتبة مدير ، مدى تأثير المعلومات المحاسبية التي توفرها المحاسبة في اتخاذ القرارات وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية :

- ١- 68% من الاجابات تشير الى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية .
  - ٢- 65% من الاجابات تشير الى الاعتماد على المعلومات المحاسبية واستشارة المحاسب في اتخاذ القرارات التنفيذية.
  - ٣- 44% من الاجابات تشير الى مساهمة المعلومات والافكار المحاسبية لتطوير الاداء في المنشآت.
  - ٤- 93% من الاجابات تشير الى اهمية المعلومات المحاسبية والمحاسب في المنشآت .
  - ٥- 37% من الاجابات تشير الى عدم امكانية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بدون الرجوع الى المحاسب وما يقدمه من معلومات محاسبية .
- وجاءت دراسة سعادة (يوسف، ١٩٩١) متوافقة مع دراسة عطيه ، وتوصلت الى ان المشكلات التي يواجهها المدقق في تدقيق المنشآت الصغيرة تنشأ من اسباب طارئة يمكن التخلص منها بالتخلص من اسبابها بحيث يمكن القول بعدها ان تدقيق المنشآت الكبيرة والصغيرة ومعاييرها ومشكلاتها واحدة . وقد قام بتقسيم المشكلات بحسب مسبباتها على محورين هما محور القانون والتشريع ويتضمن عدم التزام المنشآت الصغيرة بمسك دفاتر وحسابات منظمة بطريقة اصولية . وتعلق المحور الثاني بالملاك حيث يتضمن غياب ادارات الرقابة الداخلية في هذه المنشآت الى تنني المستوى الثقافي والمعرفة المحاسبية للملاك والعاملين بشكل عام .

وبين موسر ( Moser , 1989 ) في دراسة ان المديرين هم من مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وتمثل هذه المعلومات أحد المصادر لمعلومات ملائمة عند اتخاذهم اي قرار يتعلق بنشاط المنشأة في تخطيط الاعمال المستقبلية وعدم الاعتماد على الذاكرة فقط وتسهل عليهم اتخاذ احكام او قرارات رشيدة لها قابلية المقارنة وتساعدهم بتهيئة معلومات مستعصية عن أي خلل والحد من المشاكل المصاحبة للاعمال ، وقد اثبتت الدراسة اهمية تحليل القوائم المالية للمديرين لاعطائهم التوقع المستقبلي الصحيح .

وفي ضوء اهمية المشروعات الصغيرة واهمية تقديمها معلومات عن واقعها الاقتصادي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية فقد شهدت الدوريات بعض الدراسات .

هدفت دراسة سعادة (يوسف ، ١٩٩٤) الى التعرف على معوقات دور مهنة المحاسبة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن وذلك من خلال الاجابة على الاسئلة التالية :

(١) ما الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الحاضر والمستقبل؟  
(٢) ما المعوقات التي تعترض الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

(٣) ما الضمانات اللازمة لانجاح دور مهنة المحاسبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟  
اما دراسة (رضا ، ١٩٩٧) فانها هدفت الى تحليل التجربة التونسية وفهم جملة الاليات الادارية والمالية الهادفة الى تشجيع واعادة المؤسسات الصغرى وابرار التدرج المتواصل نحو سياسة واعية من طرف الحكومة تهدف الى اعانة مثل هذه المؤسسات ، وذلك في اطار سياسة الحد من البطالة وتغيير النسيج الصناعي والتجاري . وقد خصص الدراسة للتحليل النظري وابرار جملة الاليات المدافعة عن المؤسسة الصغرى مع التركيز على دورها في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي .

وقد تناولت دراسة المنسي ( المنسي ، ١٩٩٧) حول البنوك العربية ودورها في تمويل وتنمية الصناعات الصغيرة ، ان تدعيم وتنمية الصناعات الصغيرة في الفترة المستقبلية يقتضي ان تقوم وزارات الصناعة في الدول العربية باجهزتها المتخصصة المختلفة بدورها في تطوير هذه الصناعات من خلال انشاء المجمعات الصناعية وكذا حماية الصناعات الصغيرة ، على ان يتم التنسيق بين الجهات المختلفة لتحديد اولويات توطين هذه الصناعات وفقا لاحتياجات كل دولة . ويؤكد على ان تجميع الصناعات الصغيرة في المجتمعات الصناعية يؤدي الى التنسيق والتكامل بينها ، كما تصبح تسهيلات الخدمات المشتركة ممكنة فضلا عن تنظيم التبادل والتعاون في الانتاج والتوزيع .

## ٢-٢ مشكلة الدراسة :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من الادوات الاساسية البالغة الاهمية في تحليل وتقييم اداء نشاط المشروعات ، ويعتبر العمود الفقري في نظام معلومات المشاريع الصناعية الصغيرة حيث يزودها بمعلومات يعتمد عليها في اتخاذ القرارات . ان لهذه المعلومات اهمية كبيرة بالنسبة لمستخدميها ، وان عدم دقة المعلومات وعدم اظهارها بموضوعية وعدالة ينعكس سلبيا على اتخاذ القرارات الادارية والاستثمارية بالنسبة لهذه المشاريع .

ومن خلال الاستطلاع الاولي للباحث لمعظم المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة النجف تبين أنها تفتقر الى نظام محاسبي يفي باحتياجاتها من المعلومات . ويعتبر صغر حجم هذه المشروعات في كثير من الاحيان احد المعوقات في عدم تكامل عناصر هذا النظام وبالتالي يؤدي الى الحد من حفظها لسجلات محاسبية تساعد في اثبات العمليات واستخلاص النتائج وفقا للمبادئ المحاسبية العملية ، والى الحد من استخدام التكنولوجيا الحديثة للمساعدة في توفير المعلومات المتطورة بسبب ارتفاع تكاليفها قياسا بالارباح القليلة التي تحققها هذه المشاريع .

## ٣-٢ فرضية الدراسة :

تتركز فرضية الدراسة على فرضية اساسية وهي :

وجود نظم معلومات محاسبية في هذه المشروعات الصغيرة تتناسب واهدافها وطبيعة نشاطاتها ، وان المعلومات التي توفرها هذه النظم تفي بمتطلبات متخذي القرارات داخل وخارج هذه المشروعات .

## ٤-٢ التعريف بالمشاريع الصغيرة :

من الصعب جدا الاتفاق على تعريف موحد للمشروعات الصغيرة حيث ان هناك عدة اجتهادات في هذا الاتجاه ، ولعل اهم اسباب عدم الاتفاق هو عدم وجود معيار او معايير واضحة ومحددة يمكن استخدامها للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فهناك من يرى وجود عدة معايير لتحديد حجم المشروع منها رأس المال وحجم المبيعات وعدد العاملين ، وحتى التي تعتمد معيار عدد العاملين فأنها تختلف من بلد لآخر .

لقد عرف المعيار الدولي رقم (٥) الصادر عام ١٩٨٩ عن اللجنة الدولية لاصول التدقيق . ( IAPC: 1989 ) دارجا بعض مواصفات المشاريع الصغيرة وكما يلي :

- ١- عدد قليل من العاملين .
- ٢- مبيعاتها منخفضة ومجموع موجوداتها الاجمالية قليلا" .
- ٣- عد الفصل بين الوظائف وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات وهذا ما يفقد السيطرة على العمليات .

٤- تدار من قبل مالكيها وعدم منح الصلاحيات للاخرين والسيطرة على جميع نشاطات المشروع .

وقد عرفتها هيئة المشآت الصغيرة التابعة للحكومة الفيدرالية الامريكية وذلك بالاستناد الى نوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله المشروع ، ففي النشاط الصناعي تم اعتبار مشروعات صناعة الملابس الجاهزة مشروعات صغيرة عندما يزيد عدد العاملين عن ( 250 ) فردا" وعن (1500) فردا في شركات انتاج الطائرات والذخيرة ، بينما تستخدم قيمة المبيعات في مشروع الخدمات ، فهي صغيرة اذا لم تتجاوز قيمة مبيعاتها ( 7.5 ) مليون دولار . وفي اليابان تعتبر المشروعات الصناعية صغيرة اذا استخدمت ( 300 ) عامل او اذا استثمرت في الآلات والمعدات اقل من (50) مليون ين ، واندونيسيا وشيلي تعدها صغيرة اذا استخدمت اقل من (10) عمال في حين تعتبرها بيرو صغيرة اذا لم يتجاوز رأسمالها (296000) دولار ، والارجنتين تعرفها بأنها تلك المشروعات التي تستخدم اقل من (15) عامل ولا يتجاوز قيمة رأسمالها (20000) دولار .

وقد اورد كذك (نسيم، ١٩٨٠) تعريف المشروعات الصغيرة المسجلة قانونا على انها المشروعات التي تتصف بما يلي :

- ١- ان مبيعاتها اقل من (2.8) مليون باوند استرليني .
  - ٢- ان مجموع موجوداتها في الميزانية اقل من (1.4) مليون باوند استرليني .
  - ٣- ان معدل عدد العاملين (50) عامل او قريب من ذلك .
- اما في العراق فقد اعتمد على مؤشري عدد العاملين ، ورأس المال المستثمر (قيمة الموجودات الثابتة في المكائن والآلات ) في تقسيم المشروعات الصناعية الى قسمين ، مشروعات صناعية كبيرة ومشروعات صناعية صغيرة لغاية عام 1982 ، وبموجب هذا التقسيم تعتبر المشروعات الصناعية كبيرة في حالة استخدامها (10) عمال فأكثر او تستثمر (100) الف دينار فأكثر في المكائن والآلات . وتعتبر المشروعات صغيرة في حالة استخدامها اقل من (10) عمال او تستثمر اقل من (100) الف دينار في المكائن والآلات . الا انه في عام 1983 استحدث تقسيم اخر تم من خلاله تقسيم المشروعات الصناعية الى ثلاثة اقسام مشروعات صناعية صغيرة ومتوسطة وكبيرة ، الاخيرة تستخدم (30) عامل فأكثر وتستثمر اكثر من (100) الف دينار ، والمتوسطة تستخدم (29-10) عامل وتستثمر اقل من (100) الف دينار والصغيرة فهي تلك التي تستخدم ( 1-9 ) عامل او تستثمر اقل من (100) الف دينار في المكائن والآلات (وزارة التخطيط ، ١٩٩١) .

ويرى الباحث بان هذه المبالغ التي تمثل رأس المال بالنسبة للمشاريع الصناعية الصغيرة غير ملائمة في الوقت الحاضر بسبب التضخم الكبير الذي يمر به الاقتصاد العراقي . فيجب اعادة النظر بحدود المبالغ المستثمرة في رأس المال بالنسبة للمشاريع بصورة عامة بضمنها المشاريع الصناعية الصغيرة موضوع الدراسة .

#### ٤- خصائص المشروعات الصغيرة :

من خلال العرض السابق يمكن استخلاص بعض الخصائص للمشروعات الصغيرة :

- ١- صغر حجم رأسمالها مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة .
- ٢- تمتلك من قبل شخص او عدد قليل من الاشخاص تتناسب وقدراتهم ومهاراتهم التنظيمية والادارية .
- ٣- انخفاض حجم البضائع والخدمات التي تساهم فيها قياسا للاحتياج المحلي .
- ٤- تتخذ القرارات في معظم الاحوال من قبل المالك او الملاك الذين يقومون بأدارة هذه المشروعات وبالتالي فمن النادر ان يتأثر اتخاذ القرار بعوامل خارجية عدا ما يتعلق في الصناعة او الاقتصاد .
- ٥- عندما تواجه المشروعات الصغيرة ظروفًا ملائمة فانها سرعات ما تنمو ويكبر حجمها وقدرتها وبالمقابل تفتقر للقدرة على الصمود في وجه التقلبات الاقتصادية بسبب ضعف مركزها المالي وعدم قدرتها على الحصول على التمويل بسهولة .
- ٦- غالبا ما يكون مركز ادارة المشروعات الصغيرة في مركز المدينة وهذا قد يكون عاملا مساعدا لنجاح هذه المشروعات وتقليل تكاليف الاتصال بمختلف الجهات ذات العلاقة بها .
- ٧- انخفاض قدراتها الذاتية على التوسع والتطوير لان مثل هذه القدرات تحتاج اموالا وخبرات وهذه قد لا تتوفر في هذه المشروعات .
- ٨- تعرض تقارير المشروعات الصغيرة بشكل مختصر وقد لا تحتاج الى نظام محاسبي معقد كون هذه المشروعات تمتلك من قبل افراد اسرة واحدة او عدد قليل من المساهمين ، وان دراية مالك هذه المشروعات بنشاطها اليومي يقلل من الحاجة الى تفاصيل مالية . وبالمقابل فان عدم تطبيق اجراءات محاسبية سليمة غالبا ما يؤدي الى قرارات غير رشيدة .

#### ٥- النظام المحاسبي في المشروعات الصغيرة:

تتأثر المحاسبة بالظروف المحيطة وتؤثر فيها ، اذ تلعب دورا مهما في طريق اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية ، وكذلك التصرفات والمعاملات المالية ، تغذي التنظيمات والافراد بالمعلومات تغذية عكسية تساهم في اعادة تشكيل ظروفها . والمحاسبة هي (اللغة

القرارات المالية ، وكلما كان فهمنا للغة افضل ، استطعنا ادارة الامور المالية في الحياة بشكل افضل )) (Hornngren , 1989) .

وفي المشروعات الصغيرة مثلها مثل المشروعات الكبيرة يحتاج صاحب المشروع الصغير الى نظام يزوده بالمعلومات ، وبالتالي فإن توافر نظام للمعلومات المحاسبية لا يختلف في اطاره العام بين المشروعات الكبيرة والصغيرة ، يكون ضروريا الى حد ما ، لكنه يتصف بالمرونة من حيث بساطته . والسبب يعود الى أن التنظيم الاداري والعمليات الانتاجية في هذه المشروعات تتصف بعدم التعقيد . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإن صاحب المشروع الصغير يرغب في الاحتفاظ بالحد الأدنى من مقومات النظام المحاسبي لانه يسيطر شخصيا على كافة العمليات فيه ويلم بجميع المعلومات المتعلقة بهذه العمليات مما يؤدي الى محدودية الحاجة للتقارير المالية. ويمكن الحصول على المعلومات التي يحتاجها عن المشروع بقليل من السجلات . فيمكن له تحديد صافي الربح لفترة ما عن طريق استخدام (القيمة الصافية) بمقارنة حقوق صاحب المشروع اول وآخر الفترة المستخرجة من الوثائق الاساسية مع الاخذ بنظر الاعتبار المسحوبات والاستثمارات الاضافية بين تلك الفترتين . فأحتياجات المشروع الصغير تنحصر في السجلات الضرورية.

وعليه فإن اهم خصائص النظام المحاسبي في المشروعات الصغيرة هي :

- ١- ان افتقار هذه المشروعات للخبرات المحاسبية والمتمثلة في اكثر الاحيان بالمالكين يستوجب ان يكون النظام المحاسبي بسيطا لاصعوبة فيه حتى يمكن تطبيقه بسهولة .
  - ٢- الاخذ بنظر الاعتبار حاجة المشروعات الصغيرة الى تنظيم عدد محدود وغير مفصل للتقارير المالية وكذلك المام المالكين بالنشاط اليومي لمشروعاتهم ، شريطة ان تكون كافية لتلبية متطلبات النظام المحاسبي .
  - ٣- ان اهمية النقدية في المشروعات الصغيرة يتطلب احكام الرقابة والزيادة في التركيز عليها في النظام المحاسبي المتبع .
  - ٤- الاخذ بنظر الاعتبار تأمين تكامل التطبيقات المحاسبية وتكامل عملية اعداد التقارير المالية وسرعة وسهولة اعدادها ، عند اعداد النظام في المشروعات الصغيرة .
- وهذا يستدعي اعداد دفاتر محاسبية ملائمة لمتطلبات المشروعات الصغيرة تؤمن تخفيض تكلفة مسكها وامكانية اظهار المركز المالي بشكل يسير وضمن الاطار المحاسبي المتعارف عليه .



شع  
←

151

الحاليون والمرقبون ، النقابات ، العاملون ، دوائر الضريبة ... الخ وفيما يلي استعراض لمكونات التقارير المالية :

#### ١- الميزانية (قائمة المركز المالي) :

تعتبر هذه القائمة بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بالموارد الاقتصادية للمشروع والالتزامات على تلك الموارد في نقطة زمنية محددة . ويتكون المركز المالي من العناصر (الاصول والخصوم وحقوق الملكية) . وتستخدم هذه المعلومات التي تقدمها قائمة المركز المالي بواسطة اطراف مختلفة وفي اغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمارات ، وتحليل العلاقة بين بنود الاصول المختلفة ، وكذلك تحديد السيولة وقدرة المشروع على سداد الالتزامات قصيرة الاجل وما الى ذلك ..

#### ٢- قائمة الدخل :

وهي تقرير يبين الكسبية للمشروع خلال فترة محاسبية معينة . ويعتمد عليها كثير من الاطراف الداخلية والخارجية ، حيث يستخدمها المستثمرون في تحديد عائد الاستثمار وقدرة المشروع على الاقتراض . وتشمل قائمة الدخل عناصر الايرادات والمصروفات وكذلك المكاسب والخسائر الناتجة عن أنشطة اخرى غير النشاط العادي للمشروع وهي ما تسمى مكاسب او خسائر عرضية ، أي انها نتيجة لحدث طارئ .

#### ٣- قائمة التغيرات في المركز المالي :

وتعرض هذه القائمة المقبوضات والمدفوعات التي يقوم بها المشروع خلال فترة معينة . وتعطى هذه القائمة المعلومات المستخدمى التقارير المالية عن قدرة المشروع على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل وهذا ما يهم الكثير منهم ، فالمقرض في الاجل القصير يهتم بقدرة المشروع على تحقيق التدفقات النقدية في الاجل القصير اكثر من اهتمامه بالربحية لضمان تحصيل ديونه . وكذلك المستثمر لتحديد سعر السهم ، والادارة لغرض معرفة حاجتها من الاموال .

#### ٤- قائمة الارباح المحتجزة :

تعد هذه القائمة تصويرا شاملا للتغيرات التي حدثت في الارباح خلال العام الحالي.

#### ٧- فائدة المعلومات المحاسبية :

يعيش العالم اليوم عصر المعلومات وانظمتها وتقنياتها والبحث عن افضل استخدامات لها بأقل تكلفة لانتاجها ، ذلك لان المعلومات السليمة تؤدي الى قرارات سليمة . وقد ازدادت حاليا اهمية انظمة المعلومات بصفة عامة وانظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة نتيجة للعديد من العوامل والمتغيرات ، وادى ذلك بالتبعية الى آثار قوية وملحوظة على طريقة ادارة الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدات الاقتصادية ، واتخاذ القرارات السليمة بشأن تخصيصها

وتوجيهها نحو اوجه الاستخدامات البديلة ، ومتابعة كفاءة وفعالية استخدامها في تحقيق النتائج المرغوبة من هذا الاستخدام .

ويعتبر النظام المحاسبي اهم الانظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر في رفاه الافراد والمجتمعات .

وكما هو معلوم ان التقارير المالية هي احدى المصادر الرئيسية للمعلومات التي تحتاجها الجهات المختلفة المستخدمة لها وتضم هذه التقارير (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة تدفقات الاموال وقائمة الارباح المحتجزة ) حيث تستخدم بياناتها في اتخاذ القرارات من قبل الجهات الداخلية والخارجية جميعها .

وقد عرف كومير (Kumer) (1997) المعلومات بأنها تلك البيانات التي تجري عليها عمليات لتحويلها من تلك التي لامتعى لها الى اشياء يمكن ادراكها والتي يمكن ان تكون لها قيمة في عملية اتخاذ قرارات سليمة.

كما عرفت البيانات بأنها مواد خام يمكن ربطها من خلال تصنيفها وتنقيتها ومن ثم تحويلها الى معلومات يستفاد منها (Scoat, 1985) .

ان المذهب القائل بأن الغرض من المعلومات المحاسبية هو لاجل صنع القرار او تقويم وحدة معينة على وجه الخصوص يمثل مذهباً مقبولاً على نطاق واسع (العبد الله ، 2000 ) وفي الوقت الحاضر في المشروعات الاقتصادية يجب تقديم معلومات محاسبية للمالكين لمعرفة ما عمله المدراء بالموارد الاقتصادية التي عهد بها لهم .

#### ٨- خصائص المعلومات المحاسبية :

لقد جرت محاولات عدة من قبل الباحثين لقياس (المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية) والذي يقصد به قيمة ما تحويه التقارير المالية من معلومات اقتصادية تفيد في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمشروع الاقتصادي . ولكي تكون المعلومات مفيدة ونافعة لابد من توافر حلقة اتصال بين هذه المعلومات وبين متخذي القرارات وذلك عن طريق توصيل المعلومات المناسبة الممكن فهمها لهم . ويمكن التعبير عن هذه الحلقة بما يسمى نوعية المعلومات التي تسمح لمستخدمي هذه المعلومات من التحقق من اهميتها كعامل اساسي لاتخاذ القرارات . فمثلا ما فائدة توافر معلومات على درجة عالية من الهمية لمستخدمي قرارات ليس لديهم القدرة على تفهم ضرورة هذه المعلومات .

وقد بذلت محاولات كثيرة لتحديد الخصائص التي يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية الا انه يمكن القول ان اهم هذه الدراسات التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الامريكي ( FASB , 1980 ) هي الدراسة التي تناولت الخصائص الاساسية التي تحدد ما اذا كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق

بديل محاسبي معين اكثر او اقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي : الملائمة (Relevance) والمعولية (Reliability) ، وتكون المعلومات ملائمة اذا ادت الى قرار مختلف أي بمعنى قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات ، حيث انه لايمكن الوصول الى قرار معين بدون استخدام معلومات مناسبة وملائمة . فعلى سبيل المثال فإن المعلومات المالية الدورية تكون ملائمة اذا امكن استخدامها في تقدير الدخل السنوي وكذلك في عمل المقارنة بين هذه التقديرات والدخل المتحقق خلال الفترة . هذا ويراعى ضرورة تزويد متخذي القرارات بهذه المعلومات فور الانتهاء من اعدادها ، حتى لاتتفقد قيمتها وحتى تظل مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب . وتكون المعلومات قابلة للتعويل عليها اذا مثلت ما تدعى انها تمثله ، او بمعنى اخر اذا امكن للمحاسبة الاعتماد عليها مقياسا للظروف والحوادث الاقتصادية التي تمثلها وخاصة اذا ما توفر لهذه المعلومات قدر من الموضوعية الممثلة في عدم التحيز والخلو من الاخطاء والامانة في اعدادها . وفي المشروعات الصغيرة حيث تختلف احتياجات هذه المشروعات للمعلومات عن ما تحتاجه المشروعات الاخرى ، لذلك يجب تصميم نظم معلومات متخصصة تلائم احتياجات هذه المشروعات .

#### ٩- المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة النجف :

لاقت المشروعات الصناعية الصغيرة اهتماما متزايدا من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد ادى هذا الاهتمام الى تزايد عدد مشروعاتها حتى وصل الى 90% من مجموع المشروعات الصناعية في معظم الدول المتقدمة ، وتراوحت هذه النسبة في معظم الدول النامية بين 90% الى 95% . وعلى مستوى الدول فقد وصلت في اليابان الى حوالي 99% ، وفي بريطانيا تقريبا 91.3% وفي الهند بلغت 91% وفي الفلبين حوالي 94% اما في العراق فقد وصلت الى 98% .

وعلى مستوى محافظة النجف فالمشروعات الصناعية الصغيرة تمثل مكانة اقتصادية واجتماعية كبيرة وتنتشر هذه المشروعات في عملها وتواجدها على مدى منطقة جغرافية واسعة وهذا يؤكد مساهمتها الفعلية في خلق فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة من حيث العمالة والخدمات .

وعند ملاحظة الجدول في ادناه يتضح بان تطور عدد المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة النجف لم يكن على وتيرة واحدة خلال الفترة ( 1994 - 1999 ) ، بل اخذ اكثر من اتجاه . فقد انخفض من (2457) مشروع عام 1994 الى ( 2363 ) مشروع عام 1995 لكنه بدأ عدد المشروعات بالارتفاع بعد سنة 1995 فقد اصبح (2410) مشروع عام 1996 (2459) مشروع عام 1997 و (2486) مشروع عام 1998 وعاد في عام 1999 بالانخفاض فأصبح ( 2463 ) مشروع .

ويتضح من الجدول حدوث نمو مستمر في عدد المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة النجف بمعدل اسرع من نمو عدد المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق ، ويدل هذا على توافر الظروف المشجعة على نمو هذه المشروعات في محافظة النجف اكثر من المحافظات الاخرى .

#### ١٠ - تحليل نتائج الدراسة واختيار فرضياتها :

تستعرض نتائج البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيانات ولخصت في ملحق رقم (1) حيث تم توزيع (250) استبانة بشكل عشوائي على مشاريع صناعية صغيرة ومستثمرين ومقرضين في محافظة النجف وقد تم تحليل هذه البيانات واخذ آرائهم حول اهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات وقد اجمعوا على اهميتها .

تضمن الاستبيان ثلاثة انواع من الاسئلة . النوع الاول معلومات عامة عن المشتغلين بأعمال ادارة المشروعات الصناعية الصغيرة والمستثمرين والمقرضين . اما النوع الثاني من الاسئلة عن مدى اسهام المعلومات المحاسبية في القرارات الادارية من وجهة نظر ادارة المشروع الصناعي الصغير .

والنوع الثالث من الاسئلة يتعلق بمدى استخدام التقارير المالية من قبل المستفيدين الخارجيين لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة . وفيما يلي تحليل النتائج التي تم التوصل اليها :

#### ١ - تحليل نتائج المعلومات العامة عن المشتغلين بأعمال الادارة :

بينت نتائج التحليل الاحصائي بخصوص التحصيل العلمي للافراد الذين يعملون في ادارة هذه المشروعات على ان من بينهم (62%) من افراد العينة تحصيلهم العلمي دون الاعدادية وان (24%) منهم يحملون الشهادة الاعدادية اما الباقي من العينة حاصلين على الشهادة الجامعية الاولى وتمثل نسبتهم 14% من افراد العينة . وهذا دليل على ضعف الكادر المسؤول عن ادارة المشروعات الصناعية الصغيرة علميا في محافظة النجف .

#### ٢ - تحليل نتائج الاسئلة عن مدى اسهام المعلومات المحاسبية في القرارات الادارية من وجهة نظر ادارة المشروع :

- بينت نتائج التحليل الاحصائي ان متخذي القرار في المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة النجف يعتمدون على المعلومات المحاسبية في اتخاذهم للقرارات الادارية بدرجة اكبر من المعلومات غير المحاسبية وقد بلغ الوسط الحسابي للاجابات على هذه الفقرة (4.5) ، وان نسبة 56% من متخذي القرار اجابوا (اتفق تماما) و 38% (اتفق) و 6% (غير متأكد).

- اما سؤال متخذي القرار حول اعتمادهم على معلومات ملائمة غير عشوائية حيث بلغ الوسط الحسابي له (3.360) حيث كانت بسبة 54% (اتفق تماما) و 32% (اتفق) و 10% (غير متأكد) وهذا يشير الى اهمية المعلومات المحاسبية الملائمة والواضحة في اتخاذ القرار .

- اما سؤال متخذي القرار حول مدى اهمية وصول المعلومات لهم في الوقت المناسب لغرض اتخاذ القرار فقد بلغ الوسط الحسابي له (4.380) حيث اجاب 62% (اتفق تماما) و 28% (اتفق) و 2% (غير متأكد) وهذا يشير الى قيمة المعلومات المحاسبية عند وصولها في وقت مناسب لاتخاذ القرار .

- وفيما يتعلق بسؤال اعتماد الادارة في اتخاذها لقرارات التوسعات الرأسمالية على المعلومات المحاسبية فقد بلغ الوسط الحسابي له (4.16) وكانت الاجابة 40% (اتفق تماما) و 42% (اتفق) و 2% (غير متأكد) وان هذه الاجابات تشير الى اهمية المعلومات المحاسبية في قرارات التوسعات الرأسمالية .

- وعن سؤال توفير المعلومات المحاسبية لطبيعة المشكلة وسهولة حلها حيث بلغ الوسط الحسابي (4.2) حيث اجمل متخذي القرار ان المعلومات المحاسبية توفر بشكل مناسب لطبيعة المشكلة وسهولة حلها من متخذ القرار فكانت الاجابة 32% (اتفق تماما) و 56% (اتفق) و 12% (غير متأكد) .

- وحول السؤال عن المعلومات المرتجعة والاعتماد عليها في اتخاذ القرار وبتقة فقد بلغ الوسط الحسابي (4.38) وكانت كل الاجابات تشير الى أن المعلومات المرتجعة يمكن الاعتماد عليها وبتقة في اتخاذ القرار فقد كانت الاجابات 52% (اتفق تماما) و 34% (اتفق) و 14% (غير متأكد) .

### ٣- تحليل نتائج الاسئلة عن استخدام التقارير المالية من قبل المستفيدين الخارجيين :

- حول سؤال اعتماد الجهات الممولة للمشروعات الصغيرة على التقارير المالية لتحليل نتائج اعمالها ولاتخاذ قرارها حيث بلغ الوسط الحسابي له (4.44) وكانت الاجابات 56% (اتفق تماما) و 32% (اتفق) و 12% (غير متأكد) وهذا يشير الى ان التقارير المالية تعتبر القاعدة الاساسية التي تزود الجهات الممولة للمشروعات الصناعية الصغيرة بالمعلومات لاغراض اتخاذ القرار .

- وفيما يتعلق بالاعتماد على التقارير المالية بوصفها المؤشر الاساس لبيان مدى نجاح المشروعات الصناعية الصغيرة في استيعاب عدد من الايدي العاملة فقد بلغ الوسط الحسابي له (3.86) وقد بلغت الاجابات 42% (اتفق تماما) و 34% (اتفق) و 2% (غير متأكد) ولم يتفق 22% من الاجابات على ذلك .

- وقد اجمعت الاجابات على ان الاعتماد على التقارير المالية لمراقبة نتائج الاعمال تلعب دورا كبيرا في تحديد مدى فعالية القرارات المتخذة في المشروعات الصناعية الصغيرة فقد بلغ الوسط الحسابي (4.58) وان الاجابات كانت 64% (اتفق تماما) و 30% (اتفق) و 6% (غير متأكد) .

- وحول توفير النظام المحاسبي الملائم والتقارير المالية معلومات مرتجعة بانتظام وبالتوقيت المناسب يشجع المستثمر على اتخاذ القرار وبتقنة فقد بلغ الوسط الحسابي له (4.2) حيث لم يتفق 10% من الاجابات على ذلك لكن 90% منها تتفق على ان المعلومات المرتجعة من النظام المحاسبي والتقارير المالية تشجع وبتقنة المستثمر على اتخاذ القرار .
- اما سؤال بعدم اعداد التقارير المالية سوف لايعطي الصورة الواضحة عن المشروعات الصناعية الصغيرة ويعرضها الى الخطورة فقد بلغ الوسط الحسابي له (4.46) وقد اجمعت الاجابات بالاتفاق على ان المشروعات الصناعية الصغيرة ستتعرض للخطورة ولا تعطي الصورة الواضحة عنها .
- وقد اجمعت الاجابات على ان اعداد التقارير المالية التي تستخدم في اتخاذ القرار الناجح يعتمد على استخدام المشروع لمحاسب مؤهل فقد بلغ الوسط الحسابي لها (4.62) .

## ١١ - الاستنتاجات

- ١- ان توفير معلومات محاسبية ملائمة وبالوقت المناسب يتم معالجتها بدقة ويتم الحصول عليها من مستندات وسجلات محاسبية للمستفيدين الداخليين والخارجيين تعمل على تقليل درجات عدم التأكد وتعطي ثقة اكبر لاغراض اتخاذ القرارات من المعلومات غير المحاسبية .
- ٢- تعتمد الادارة على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التوسعات الرأسمالية .
- ٣- تعتمد الادارة على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي بشكل مناسب في تبيان طبيعة المشكلة محل اتخاذ القرار .
- ٤- يمكن للادارة الاعتماد على التقارير المالية لقياس مدى كفاءة اداء المشروع .
- ٥- ان استخدام المشروع لمحاسب مؤهل للقيام بالاعمال المحاسبية وتقديم تقارير وقوائم مالية يساعد المستفيدين في اتخاذ القرار الصائب .

## ١٢ - التوصيات

- ١- لغرض تحقيق اداء افضل للمشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة النجف ، لابد ان من الزام المشروعات بمسك حسابات نظامية تراعى فيها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها باعتبار ان النظام المحاسبي وطبيعة عمل المشروع واهدافه لايمكن الاستغناء عنه ، باعتبار ان النظام المحاسبي هو المصدر الاساسي في تزويد المعلومات الكمية في المشروعات .
- ٢- مساهمة المؤسسات الاكاديمية في محافظة النجف بالاهتمام بالمشروعات الصناعية الصغيرة لغرض لفت انتباه اصحاب وادارات هذه المشروعات على ضرورة تشغيل الكادر المؤهل في الاعمال المحاسبية في هذه المشروعات ، ولفت انتباههم ايضا الى اهمية النظم المحاسبية فيها .
- ٣- الزام المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظة النجف بصورة خاصة وباقي المحافظات بصورة عامة باعداد حساباتها الختامية وتدقيقها بصورة دورية لضمان توفير الحد الأدنى من المعلومات .



## المراجع

- 1- Lucas , Henry C ,The use of Accounting information system Action and organization performance , the Accounting Review , Vol No .October 1975 .
- 2- Malallah , M. A , et al . The small Scale and Handicraft industries in Jordan 1976 . Amman : the industrial Development Bank , n. d.
- ٣- غرايبه فوزي ، النظام المحاسبي في المنشآت الصغيرة ، بغداد ، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ، العدد الرابع ، المجلد التاسع ، ١٩٨١ .
- ٤- عطية سليمان ، تقويم مشاكل مهنة المحاسبة والتدقيق في الاردن - اسبابها وطرق علاجها - دراسة ميدانية ، عمان - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ .
- 5- Tipgos M , Lander , and Holmes R. , The management Accounting , November 1983 .
- ٦- سعادة يوسف ، مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الاردن من وجهة نظر مدققي الحسابات - دراسة ميدانية ، دراسات - الجامعة الاردنية ، المجلد الثامن عشر ( أ ) ، كانون الثاني ١٩٩١ ، العدد الاول .
- 7- Moser , Donald V. , the Effects of output interference Availability , and Accounting information on Investors Predictive Judgment , the Accounting Review . Vol , Lxiv , No.3 , July , 1989.
- ٨- سعادة يوسف ، المعوقات القانونية لمهنة المحاسبة في خدمة التنمية في الاردن ، مجلة دراسات ، المجلد العشرون ( أ ) - العدد الرابع ، ١٩٩٤ .
- ٩- فويعه رضا ، دور المؤسسة الصغرى في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد الثامن ، صيف ١٩٩٧ .
- ١٠- المنسي عبد الفتاح محمد ، البنوك العربية ودورها في تمويل وتنمية الصناعات الصغيرة ، مجلو بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد الثامن ، صيف ، ١٩٩٧ .
- 11- IFAC Handbook , Technical Pronouncement , international statement on Auditing particular considration in the Audit of Small Businesses , October 1989 .
- ١٢- موسكوف أ . ستيفن ومارك ج . سمكين ، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات . مفاهيم وتطبيقات ، ترجمة كمال الدين سعيد واحمد حامد حجاج ، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٩ .
- ١٣- جار الله عباس نسيم ، دوافع وسبل تطوير الصناعات الصغيرة في العراق ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ١٩٨٠ .
- ١٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٩١ .
- 15- Horngren C.T. ,Harrison W. T. , Accounting , New Jersey , prentice Hall , 1989 .
- ١٦- كيسو دونالد ، ويجانت جيري ، المحاسبة المتوسطة ، ترجمة كمال الدين سعيد واحمد حامد حجاج ، الرياض ، دار المريخ ، الجزء الاول ، ١٩٩٨ .

- 17- Kumer , Brem ; Ghosh , Asit K . , Management Information System , published by J . L . Kumar for Anmol publication OVTL td . , New Delhi – 110002 and prinyed at Tarun offset , press , Delhi , 1997 .
- 18- Scool , George M . ,principles of Management Information System , Mc Graw Hill Co . , Singapore , 1985 .
- ١٩- العبد الله ، رياض . نظرية المحاسبة ، فيرنون كام ، ترجمة رياض العبد الله ، الموصل : جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ .
- 20- FASB , Discussion Memorandum “ Reporting Funds , Flows , liquidity and Financial Flexibility “ FASB , 1980 .

## ملحق رقم (١)

### استبيان

اخي المالك ، المستثمر ، الدائن المحترم  
هذا الاستبيان جزء من دراسة علمية عن دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في  
المشروعات الصناعية الصغيرة .  
ارجو التعاون معي من خلال الاجابة على الاسئلة المطروحة فيها وسنعتز برأيكم ونشكركم على  
حسن تعاونكم خدمة للبحث العلمي .

الباحث

ملاحظة / في صدر الاستبيان

## المحور الاول

الخبرة العلمية

العمر :

المنصب الوظيفي

الشهادة :

المحور الثاني : مدى اسهام المعلومات المحاسبية في القرارات الادارية من وجهة نظر ادارة

المشروع .

ت	الاسئلة	اتفق تماما	النسبة	اتفق	النسبة	غير متأكد	النسبة	لا اتفق	النسبة	لا اتفق تماما	النسبة
-	تؤثر المعلومات المحاسبية بدرجة اكبر في قيمة القرار من المعلومات غير المحاسبية .	140	56%	95	38%	15	6%	-	-	-	-
	بالاعتماد على معلومات محاسبية ملائمة وواضحة تسعى الادارة لاتخاذ قرارات ناجحة بدلا من الاعتماد على العشوائية في ذلك .	135	45%	80	32%	25	10%	10	4%		
	تعتمد قيمة المعلومات المحاسبية على توقيت وصولها للمستفيدين .	155	62%	70	28%	5	2%	5	2%	15	6%
-	تعتمد الادارة في اتخاذها قرارات التوسعات الرأسمالية على المعلومات المحاسبية .	100	40%	105	42%	30	12%	15	6%	-	-
-	تبين المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي بشكل مناسب طبيعة المشكلة وسهولة حلها .	80	32%	140	56%	30	12%	-	-	-	-
-	يوفر النظام المحاسبي الملائم والتقارير المالية في المشروعات الصغيرة معلومات مرترجة لادارة بانتظام وبالتوقيت المناسب يشجع على اتخاذ القرار وبتقة .	130	52%	85	34%	35	14%	-	-	-	-

المحور الثالث : استخدام التقارير المالية من قبل المستفيدين الخارجيين .

ت	الاسئلة	اتفق تماما	النسبة	اتفق	النسبة	غير متأكد	النسبة	لا اتفق	النسبة	لا اتفق تماما	النسبة
1	تعتمد الجهات الممولة للمشروعات الصغيرة على التقارير المالية لتحليل نتائج اعمالها واتخاذ قرارها .	140	56%	80	32%	30	12%				
2	يمكن الاعتماد على التقارير المالية كمؤشر اساس لبيان مدى نجاح المشروعات الصغيرة في استيعاب عدد من الايدي العاملة .	105	42%	85	34%	5	2%	30	12%	25	10%
3	ان الاعتماد على التقارير المالية لمراقبة نتائج الاعمال يلعب دورا كبيرا في تحديد مدى فعالية القرارات المتخذة في المشروعات الصغيرة .	160	64%	75	30%	15	6%				
4	يوفر النظام المحاسبي الملائم والتقارير المالية في المشروعات الصغيرة معلومات مرتجة للمستثمر بانتظام وبالتوقيت المناسب يشجع على اتخاذ القرار وبتقنة .	115	46%	105	42%	5	2%	15	6%	10	4%
5	عدم اعداد التقارير المالية والمعلومات المحاسبية لايعطي الصورة الواضحة على المشروعات الصغيرة ويعرضها الى الخطورة .	140	56%	85	34%	25	10%				
6	اعداد التقارير المالية التي تستخدم في اتخاذ القرار الناجح يعتمد على استخدام المشروع لمحاسبات مؤهل .	155	62%	95	38%						

ملحق رقم (٢)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	رقم السؤال
0.608	4.5	(1)
1.292	3.36	(2)
1.056	4.38	(3)
0.857	4.16	(4)
0.632	4.2	(5)
0.718	4.38	(6)
0.861	4.163	(7)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	رقم السؤال
0.697	4.44	(1)
1.341	3.86	(2)
0.603	4.58	(3)
1.020	4.2	(4)
0.670	4.46	(5)
0.485	4.62	(6)
0.803	4.36	المعدل